بول هيرست وغراهام طومبسون

ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم

ترجمة فالح عبد الجبار. ط ٢.
(بغداد؛ بيروت: منشورات الجمل (برلين)، ٢٠٠٩). ٤٩٦ ص. (دراسات عراقية)

سمير عبد الرسول العبيدي[*]

الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، قسم الدراسات التاريخية.

ـ ١ ـ

شغل الحديث عن ظاهرة العولمة حيّزاً واسعاً من اهتمامات الكتّاب والباحثين، وقد انقسموا إجمالاً ما بين مؤيّدين لها[١]، باعتبارها تمثل بداية لنمط جديد في مجال العلاقات بين الدول والشعوب، في حين عدّها المعارضون[٢] عودة مبطنة إلى صيغ الاستعمار والكولونيالية، وإن بثوب جديد، ولكل منهما أنصاره. ومن هنا تبرز أهمية هذا المؤلّف المترجم الذي سعى إلى جمع وجهات النظر المتباينة ومقارنتها[٣]، ومن ثمّ محاولة الخروج بمقترحات، وليس بآراء، جازمة، طالما ما زال الجدل والنقاش متواصلاً بين المعنيين في هذا المضمار.

لقد أضحى مفهوم «العولمة» (Globalization) موضة رائجة في عالم اليوم، وقولاً مأثوراً متداولاً في وصفات خبراء الإدارة والاقتصاد، وشعاراً يتداولهُ

(*) البريد الإلكتروني: hospitalliers1530@yahoo.com.

(١) للتفاصيل، انظر: **العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، تحرير فرانك جي. لتشنر وجون بولي؛ ترجمة فاضل جتكر، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٤)، وريتشارد هيغوت، **العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية**، الكتاب الرقم؛ ٥٢ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨).

(٢) للتفاصيل، انظر: جيرالد بوكسبرغر، **الكذبات العشر للعولمة (بدائل دكتاتورية السوق)**، ترجمة عدنان سليمان (عمّان: دار الرضا للنشر، ١٩٩٩)، وسمير أمين [وآخرون]، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)

(٣) نجحت بعض البلدان الآسيوية في تطوير «أنموذجها الخاص» لمفهوم العولمة، كما هو الحال لدى التنين الصيني أو التجربة السنغافورية ذات الطبيعة المتميزة، لكن التجربة الأكثر خصوصية وقرباً للعالمين العربي والإسلامي تتمثل في التجربة النهضوية الماليزية، التي يعود الفضل في نشأتها إلى الدكتور مهاتير محمد (١٩٢٥ ـ ؟) الذي شغل منصب رئيس الوزراء في ماليزيا للمدّة (١٦/ ٧/ ١٩٨١ ـ ١/ ١١/ ٢٠٠٣). للتفاصيل، انظر: سمير عبد الرسول العبيدي، «مهاتير محمد (الأنموذج والتجربة)،» **بحوث اقتصادية عربية**، السنة ١٥، العددان ٤٣ ـ ٤٤ (صيف ـ خريف ٢٠٠٨)، ص ٧٧ ـ ٩٢.

الصحفيون والسياسيون باستمرار. فهنالك تأكيد واسع الانتشار يفيد أننا نعيش في حقبة يتحدد فيها الشطر الأعظم من مفردات الحياة، بفعل مفردات معولمة تتلاشى فيها الثقافات القومية، والاقتصادات القومية والحدود القومية. وتقف فكرة وجود عملية سريعة وجديدة من العولمة الاقتصادية، في المركز من هذا التصوّر. ويُزعم أن اقتصاداً كونياً بحق قد برز، أو أنّه في سبيله إلى البروز، وأن هذا الاقتصاد المعولم يجعل من الاقتصادات القومية، وبالتالي الاستراتيجيات المحلية لإدارة الاقتصاد القومي، أموراً نافلة على نحو متسارع. ويفيد هذا الزعم أيضاً أن الاقتصاد العالمي قد تعولم من ناحية مقوّماته الأساسية، إذ إنهُ بات خاضعاً لقوى السوق المسيطرة، وأن الشركات العابرة للقوميات بحق هي الأدوات الاقتصادية والعوامل الأساسية للتغيير، وأنها لا تدين بالولاء لأية دولة قومية، وتستقر حيثما تقتضي مصالحها الخاصة.

إن هذه الصورة تبلغ من القوة مبلغاً أخذ بلبّ المحللين، وسيطر على ذهن الساسة والحكومات. ولكن، هل أن الحال هو على هذه الشاكلة حقاً؟ لقد طرح هذا الكتاب جملة من التساؤلات إزاء وجود عمليات اقتصادية معولمة، والتفاؤل إزاء إمكانيات السيطرة على الاقتصاد العالمي، وتطبيق استراتيجيات سياسية قومية. ومن المؤثرات الأساسية لمفهوم العولمة أنهُ أدى إلى تعطيل استراتيجيات الإصلاح الراديكالي على الصعيد القومي، معتبراً إياها استراتيجيات غير قابلة للتنفيذ بوجه هيمنة الأسواق العالمية. أما إذا كنا نواجه تغييرات اقتصادية أكثر تعقيداً وأكثر التباساً، مما يجادل بهِ غلاة العولمة، وهو ما يدعمه الكتاب، فعندئذ تظل الإمكانية قائمة لبناء استراتيجية سياسية وتحرّك سياسي لأجل السيطرة قومياً وعالمياً، على اقتصادات السوق، لأجل السعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية الضرورية على صعيد التنمية البشرية.

يتبنّى الكتاب قناعة مفادها أن العولمة، «كما يراها الغلاة من دعاتها ما هي إلا خرافة، إلى حدّ كبير»، تبعاً لما يأتي:

١ ـ إن اقتصاد العولمة، بشكله الحالي، ليس شيئاً لا سابق لهُ، فهو واحد من المفترقات أو الحالات المتميزة للاقتصاد العالمي الذي وجد منذُ أن بدأ تعميم الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الصناعية الحديثة في ستينيّات القرن التاسع عشر. وإن الاقتصاد العالمي الراهن هو، من بعض النواحي، أقل انفتاحاً، وأقل تكاملاً، مما كان عليه النظام الذي ساد بين عامي ١٨٧٠ و١٩١٤.

٢ ـ إن الشركات العابرة للقوميات تبدو بحق قليلة نسبياً. فأغلب الشركات هي شركات ذات قاعدة قومية، في حين تتعامل في إطار متعدد القوميات، اعتماداً على موقع قومي أساسي من الأصول والإنتاج والبيوعات، ولا يبدو أن هناك ميلاً كبيراً إلى نمو شركات عالمية بحق.

٣ ـ إن حركة رأس المال، وفقاً لاقتصاد العولمة، لا ينتج أي تحويل هائل في الاستثمار والعمالة من البلدان المتطورة إلى البلدان النامية. فالاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يتركّز، بالأحرى، تركيزاً عالياً في الاقتصادات الصناعية المتقدمة. أما العالم الثالث، فما يزال هامشياً من ناحيتي الاستثمار والتجارة، باستثناء أقلية صغيرة من البلدان الحديثة التصنيع، كما هو الحال في جنوب شرق آسيا.

٤ ـ إن العالم ما يزال أبعد من أن يكون «كونياً» بحق، كما يعترف بذلك بعض غلاة أنصار العولمة. فتدفقات التجارة والاستثمار والأموال تتركّز، بالأحرى، في ثلاثي أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية (G3)، وإن هذه السمة الطاغية تبدو ميالة إلى الاستمرار.

٥ ـ إن القوى الاقتصادية الكبرى، أي الثلاث الكبرى، تمتلك القدرة، خصوصاً إذا نسّقت سياستها، على ممارسة ضغوط تحكميّة كبيرة على أسواق المال، وعلى المؤسسات الاقتصادية الأخرى. وعليه، فإن الأسواق العالمية ليست خارج متناول الضبط والسيطرة تماماً، وفقاً للمفهوم السابق، رغم أن النطاق الحالي لأهداف التحكّم الاقتصادية مرتبط بمصالح القوى العظمى والمذاهب الاقتصادية السائدة وسط نخبها.

تعرّض الكتاب لهذه وغيرها من النقاط التفصيلية التي تتحدّى أطروحة العولمة عرضاً مفصلاً في الفصول اللاحقة. وينبغي أن نشدّد هنا على أن هذا الكتاب يعارض الصيغة المتشددة من أطروحة العولمة الاقتصادية، إذ يتبنّى رأياً مفاده أنهُ من دون مفهوم الاقتصاد العالمي الحقيقي، فإن الكثير من التبعات الأخرى المستحصلة في ميادين الثقافة والسياسة سوف تكفّ عن الديمومة، أو أن خطرها سيتضاءل. ولذا، فإن جلّ النقاش هنا يتركز حول الاقتصاد العالمي، وحول القرينة المثبتة أو النافية لعملية العولمة. غير إن الكتاب يشدد على توفر إمكانات التحكّم على الصعيد القومي، كما على الصعيد العالمي، بل إن الكتاب، وهو يمضي في المعالجة، يسبغ أهمية متنامية على قضايا مستقبل الدولة القومية ودور المؤسسات العالمية، ونظم وبنى التحكّم، وهو ما أبرزت الحاجة إليه الأزمة المالية الحالية.

ولفهم خلفية الموضوع، توجب أن تتم دراسة نشأة مفهوم عولمة النشاط الاقتصادي وتبلورها. وهو يبدأ مع انتهاء حقبة ما بعد عام ١٩٤٥ باضطراب السنوات (١٩٧٢ ـ ١٩٧٣)، وهي حقبة تميزت بنمو اقتصادي طويل، وعمالة تامة في البلدان المتقدمة، وحقبة مدعمة باستراتيجيات تدخّل نشيط للدولة، وإدارة نظام تجارة وسياسة نقدية متعددة الأطراف، تحت هيمنة الولايات المتحدة، إلا أن هذه الحقبة انتهت بفعل عدد من المتغيّرات المهمة. وعليه، يمكننا الإشارة إلى ما يلي:

١ ـ تأثير انهيار نظام بريتون وودز وأزمتي نفط أوبك عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩ (اللتين رفعتا أسعار النفط بصورة كبيرة) في توليد الاضطرابات والتقلبات السريعة في كلّ الاقتصادات الكبرى على امتداد عقد السبعينيّات، حتّى مطلع عقد الثمانينيّات. إن النمو السريع للتضخم في البلدان المتقدمة، والتأثير العالمي للتورط الأمريكي في حرب فيتنام، وجموح ارتفاع أسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩، هي من العوامل المهمة في توليد مثل هذا الاضطراب وتقويض منظومات السياسة السابقة.

٢ ـ جهود المؤسسات المالية والصناعيين، خلال فترة الاضطراب والضغوط التضخمية هذه، للتعويض عن الأسواق المحلية بالسعي إلى منافذ خارجية أوسع، وإلى الاستثمارات والأسواق الإضافية. من هنا جاء انتشار الإقراض المصرفي للعالم الثالث خلال عقد السبعينيّات المتميز بالتضخم، ثمّ نمو سوق

اليورو ـ دولار، وازدياد نسبة التجارة الخارجية إلى أجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة.

٣ ـ تعجيل السياسة الحكومية لتدويل أسواق المال بالتخلي الواسع الانتشار عن قيود صرف العملات، وغير ذلك من إلغاء الضوابط على السوق في أواخر عقد السبعينيّات، ومطلع الثمانينيّات، رغم أن الأشكال المتطرفة من التقلبات في أسواق العملات في أسواق أخضعت للسيطرة عن طريق بلورة النظام النقدي الأوروبي (EMS)، مثلاً، وإبرام اتّفاقيات اللوفر وبلازا في الثمانينيّات.

٤ ـ الميل باتّجاه «نزع التصنيع» في بريطانيا والولايات المتحدة، ونمو نسب البطالة الطويلة الأمد في أوروبا، مما عزّز المخاوف من المنافسة الأجنبية، وبخاصة المنافسة من جهة اليابان والصين.

٥ ـ التطور السريع نسبياً لعدد من البلدان المصنّعة حديثاً (NICs) في العالم الثالث، وتغلغل منتجاتها في أسواق العالم المتقدمة.

٦ ـ التحول من أساليب الإنتاج الموحّد إلى طرائق إنتاج أكثر مرونة، والانتقال من فكرة الشركة القومية المحتكرة، باعتبارها الفاعل الاقتصادي المهيمن بلا منازع إلى فكرة عالم معقد من المشاريع المتعددة القوميات، والشركات ذات الهياكل المرنة، واتساع دور الشركات الصغيرة، وهو ما يوجزهُ مفهوم «ما بعد الفوردية» الذي انتشر وراج شعبياً.

إن النظام التجاري العالمي لم يكن مجرد «اقتصاد»، أو مجرد نظام محدد تحكمهُ قوانينهُ الخاصة. وبهذا المعنى، فإن إصلاح الاقتصاد العالمي كان على الدوام مجرد اختصار لما هو في الواقع نتاج تفاعل مركّب بين العوامل الاقتصادية والعلاقات السياسية، وهو تفاعل تعمل الصراعات بين القوى العظمى على بلورته، وتغيّره. ويبدو أن الاقتصاد العالمي كان على أشد درجات الانفتاح عندما كان النظام التجاري مكفولاً من قوة مهيمنة، مستعدة، لأسباب تخص مصالحها المستقبلية، لأن تقبل بتكاليف ضمان هذا النظام. وإذا كان أنصار العولمة على صواب، فإن هذا كلهُ آيل إلى الزوال. لقد تلت حقبة الهيمنة البريطانية فترة اضطراب وتنافس بين القوى العظمى بعد عام ١٩١٨. فهل نحن الآن بصدد أن نشهد فترة اضطراب ذات اختلاف طفيف عن فترة ضعف الهيمنة الأمريكية في مطلع السبعينيّات، أم أننا نشهد فترة تشكّل نظام كوني جديد كلّ الجدة، تسود فيه قوانين الاقتصاد، أخيراً، على السلطة السياسية، لتستغني بذلك عن أي ضامن؟.

إن النفوذ الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة هو الذي مكّن «العهد الأمريكي» من البقاء بعد عام ١٩٤٥: لقد كان ذلك مسعى سياسياً مقصوداً لإعادة تنشيط الاقتصاد العالمي، وقد أصاب نجاحاً مشهوداً. إن نظام السوق الليبرالي المتعدد الأطراف الذي خلقته الولايات المتحدة، أتاح نمو التجارة العالمية نمواً هائلاً، هذا النمو الذي أسهم في استمرار الازدهار الاقتصادي. غير أن الهيمنة الأمريكية كانت متعددة الأبعاد، وليس واضحاً في ما إذا كانت هذه الهيمنة قد انتهت بالتمام. فمن الناحية العسكرية، ما تزال الولايات المتحدة مهيمنة، بمعنى أن قوتها تضمن ألا تستطيع أية دولة أخرى استخدام نفوذها السياسي

لتغيير بنية الاقتصاد العالمي. وبهذا المعنى، فإن العهد الأمريكي مستمر، وما تزال الولايات المتحدة أيضاً الضامن الممكن الوحيد لنظام التجارة الحرة العالمي في وجه أي تحرّك، سياسي الدافع لزعزعته، وبالتالي فإن انفتاح الأسواق العالمية يتوقف على السياسة الأمريكية. وتبقى الولايات المتحدة كذلك أكبر اقتصاد قومي منفرد، ومحرّك للطلب العالمي. ورغم أن السياسة النقدية الأمريكية غير قادرة على التصرّف بأسلوب مهيمن من طرف واحد، فإن الدولار يبقى عملة التجارة العالمية. وهكذا، فإن الولايات المتحدة ما تزال تنعم بما هو أكثر من بقايا عناصر الهيمنة، كما أنّها لا تواجه أية منافسين سياسيين بارزين، فلا الاتّحاد الأوروبي، ولا اليابان، بقادرين أو راغبين في أخذ دورها العالمي المهيمن.

ـ ٢ ـ

خلاصة القول، هنا، إن هذه التغيّرات كانت مؤقتة، على الرغم من عظم تأثيرها وسعة نطاقها، وأنها كانت مدعومة سياسياً، في جانب منها على الأقل. غير أن فترة التقلبات والاضطرابات الشديدة لم تدم طويلاً. فقد استعيض عن نظام التعويم النقدي الكامل لأسعار الصرف بنظام ضوابط جزئية من خلال إنشاء النظام النقدي الأوروبي (EMS) عام ١٩٧٩، وإبرام اتّفاقيات بلازا واللوفر بين الدول الصناعية المتقدمة المعرّفة بـ «السبع الكبار» (G7) خلال الثمانينيات. وهكذا، لم يقم أحد باستعادة النظام القديم المتعدد الأطراف الذي كان سائداً بعد عام ١٩٤٥، ولكن ذلك لم يمنع الوقوع تحت تأثير قوى السوق غير المنضبطة من جهة، ولم يمنع التنافس السلبي بين الكتل التجارية الكبرى الناشئة من جهة أخرى. ولقد ساعد ظهور منظمة الغات (الاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة (GATT)) على ديمومة النظام التجاري العالمي، وأيضاً جعله قابلاً للخضوع لقواعد محددة في آن واحد، وذلك على الرغم ممّا اكتنف المفاوضات الشاقة من نزاعات وتضارب في المصالح إزاء المنتجات الزراعية والخدمات المالية وحقوق الملكية الفكرية. **وهكذا لا يبدو أن ذروة التغيّر في النظام العالمي لما بعد عام ١٩٤٥ قد أنتجت نظاماً بلا رأس مسيطر، قائماً على أسواق عالمية دون أية ضوابط.**

أما النقلة الكبرى باتّجاه العولمة، ونعني بها دفعة «الليبرالية الاقتصادية» في مطلع عقد التسعينيّات، فقد أخفقت هي الأخرى في أن تفضي إلى مثل هذا المآل. إن الأزمة المالية التي بدأت في آسيا عام ١٩٩٧ أسفرت عن تدخّل كبير، وإن جاء متأخراً، وغير مثمر أحياناً من جانب المؤسسات الدولية والولايات المتحدة، مما أدى إلى طور جديد من التعبئة الوقائية لمبالغ طائلة درءاً لانتقال عدوى الأزمات، كما هو الأمر في حالة البرازيل. ونشأت بالمثل دعوات قوية إلى إعادة فرض الضوابط على أسواق المال، كما تنامى الشك في قيمة التدفقات المالية القصيرة الأجل.

وتنتظم بقيّة فصول الكتاب على النحو التالي: يدرس **الفصل الثاني** (ص ٤٥ ـ ١١٨) تاريخ الاقتصاد العالمي ونظم الضوابط فيه دراسة مفصّلة. وتتم مقارنة تكامل الاقتصاد خلال فترة معيار الذهب قبل عام ١٩١٤، بالاقتصاد العالمي الذي نما خلال عقدي الثمانينيّات ومطلع عقد التسعينيّات. ويتناول التحليل طيفاً واسعاً من إجراءات التكامل،

فيجد أن مستويات التكامل الجارية حالياً ليست غير مسبوقة، سواء في مجال الاقتصاد الفعلي أو الاقتصاد النقدي. ويشدّد الفصل على طرق التحكّم بالاقتصاد العالمي، كما يتقصّى الروابط بين النشاط المحلي والنشاط العالمي خلال شتى المراحل.

أما **الفصل الثالث** (ص ١١٩ ـ ١٦٨)، فيجمع بين تحليل المعطيات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر، واستقصاء مدى تحول الشركات الحديثة الكبرى إلى شركات عابرة للقوميات. ويتبنّى أطروحة مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مفتاح الفرضية القائلة إن انتقال رأس المال هو ما يعيد تشكيل بنية الاقتصاد العالمي. ويتطرق الكتاب هنا إلى توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وضبطه، بالقياس إلى ضوابط التجارة العالمية، ولكن بصورة متميزة منها. ويشدد على استمرار هيمنة الكتل الاقتصادية الثلاث ـ أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان ـ على الأسواق التجارية، وتدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوزيع الدخل في العالم. أما ما تبقّى من هذا الفصل، فيقدم الدليل على أهمية الدور الاقتصادي للشركات المتعددة القوميات، متحرياً أحدث المعطيات المتاحة، لكي يبيّن أن هذه الشركات لم تصبح رأسمالاً كونياً منفلتاً، بل إنّها ما تزال، وإلى حدّ كبير، متجذّرة في واحدة من مناطق الثلاثي المذكور. وعليه، فإن الجانبيْن الأساسيّيْن في هذا الفصل يدرسان طبيعة الاقتصاد العالمي للسلع والخدمات من خلال الفحص الدقيق لاستراتيجيات الشركات العالمية ولتدفق الموارد الفعلية. ويخلص الفصل **إلى استنتاج عام مفادهُ أن عولمة الإنتاج قول مبالغ فيه: فالشركات ما تزال وثيقة الارتباط بقواعدها المحلية في بلادها، وهي مرشحة للبقاء على هذا النحو، لأسباب جدّ وجيهة.**

أما **الفصل الرابع** (ص ١٦٩ ـ ٢٢٧) فيدرس قضيتين متمايزتين، ولكن مترابطتين أيضاً. يشدد القسم **الأوّل** على أن التجارة بين الكتل الثلاث، وإن تكن تحتل نسبة مئوية كبيرة من التجارة العالمية، إلا أنها ما تزال متواضعة بالمقارنة بأجمالي الناتج المحلي لهذه الكتل ذاتها. وأما التجارة مع البلدان النامية، فإنها ما تزال متواضعة من حيث نطاقها، فلا هي تؤدي إلى تقليص هيمنة الكتل الثلاث، ولا هي تؤدي إلى تغلغل مفرط للواردات من ناحية الاقتصادات الحديثة التصنيع. ويشكّل هذا خلفية لتقصّي ما إذا كانت المنافسة وتغلغل الواردات من البلدان الحديثة التصنيع ذات الأجور المتدنية، يسهمان بدرجة كبيرة في البطالة ونزع التصنيع في الدول المتقدمة. والحكم الذي أصدره الكاتبان بعد المراجعة المسهبة لما هو مدوّن عن ذلك وللأدلة الثبوتية، أن «لا دليل إثبات» على هذه القضية، وأن البرهنة على هذه التأثيرات بحاجة إلى دليل إسناد قوي. أما القضية الثانية في القسم **الثاني** من هذا الفصل، فهي «القدرة التنافسية العالمية» التي تتردّد كبند رئيسي من بنود جلّ الكلام المتداول عن السياسة الاقتصادية. يقوم الفصل بتناول وتقويم شتى المعاني المختلفة لمفهوم المنافسة، مركّزاً على الفوارق بين الأمم والشركات، وملقياً نظرة متمعنة على مباحث هذه القضية، كما تطرحها المؤلّفات حول قضايا إدارة الشركات.

ويتناول **الفصل الخامس** (ص ٢٢٩ ـ ٢٧٥) قضية البلدان النامية والعولمة،

وبخاصة ما إذا كان هناك نظام محدد لحرية التجارة وحركة رأس المال، سيقود إلى جعل المسار الاقتصادي لمعظم دول العالم النامي يتماشى وأساسيات اقتصاد السوق، ويشمل ذلك بلداناً كبيرة مثل الصين والهند وإندونيسيا والبرازيل. لقد ألقت الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ ظلاً من الشك العميق على مثل هذه التنبؤات التي راجت في عقد التسعينيّات. ويدرس الفصل أسباب الأزمة الآسيوية، ساعياً إلى إعطاء ثقل مناسب لتأثيرات تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، ومواطن فشل السياسة المحلية، تباعاً، ثمّ يتطرق إلى خيارات السياسة أمام البلدان النامية، داعياً إلى فرض ضوابط استراتيجية محدودة على حركة رأس المال.

ويدرس **الفصل السادس** (ص ٢٧٧ ـ ٣٢٥) الرأي القائل إن تزايد الانفتاح العالمي قد زاد من حدّة الأزمات التي ألمّت بالاقتصادات المحلية، وقلّص القدرة على إرساء وإدامة أنظمة الحماية الاجتماعية اللازمة لمعالجتها. ويركّز هذا الفصل على أوروبا الغربية، متبنياً نظرة مقارنة. ويبيّن الفصل كيف أن دولاً صناعية صغيرة، مثل الدانمرك وهولندا، استطاعت أن تديم نظام الرفاه الاجتماعي لديها وتصلحه في فترة اشتداد حمى المنافسة العالمية. ويدرس الفصل بعدئذ كيف استطاعت دول أكبر من ذلك، مثل إيطاليا، أن تحقق إصلاحاً كبيراً في نظامها عن طريق التشاور الديمقراطي. وأخيراً، يبحث الفصل ما إذا كان استمرار تكامل الأسواق في الاتّحاد الأوروبي سيعزّز التنافس على الاستمرار في الحدّ من المخّصصات الاجتماعية وحقوق العمال، فيخلص إلى أن ذلك ليس لازماً بالضرورة.

ويبحث **الفصل السابع** (ص ٣٢٧ ـ ٣٨٦) الأسس الراهنة للتحكّم بالاقتصاد العالمي، وبخاصة التحكّم بالنظام المالي، ثمّ يمضي إلى دراسة إمكانات الضبط الاقتصادي على الأصعدة العالمية والإقليمية. ويخلص في هذا الفصل إلى وجود إمكانية فعلية لتطوير نظم وضبط إدارة مالية عالمية كفؤة، وأن الاقتصاد العالمي ليس خارجً عن نطاق أية سيطرة بأي حال، بل إن هناك افتقاراً إلى الإدارة السياسة في الوقت الحاضر للحصول على صلاحيات إضافية للتحكّم في الجوانب الضارة والعالية المخاطرة من النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي.

ويمضي **الفصل الثامن** (ص ٣٨٧ ـ ٤٣٣) إلى بحث دور الاتّحاد الأوروبي، باعتباره أكثر الكتل الاقتصادية تطوراً، ليناقش التطور التدريجي المقبل لمؤسساتهُ. ويركّز الفصل بخاصة على ظهور عملة اليورو، وتأثيرها في السياسة الاقتصادية الأوروبية، وفي موقع الاتّحاد الأوروبي في النظام العالمي برمته. ونرى هنا أن النتائج ستكون حاسمة من حيث تأثيرها في تطور الاقتصاد العالمي، باتّجاه أدنى حدّ ممكن من الضوابط، أو باتّجاه توسيع نظام الضوابط هذا.

أخيراً، يبحث **الفصل التاسع** والأخير (ص ٤٣٥ ـ ٤٧٦) في الأبعاد السياسية للتحكّم بالاقتصاد، مستقصياً تغيّر دور وقدرات الدولة القومية، والأدوار المحتملة التي يمكن لهذه الكيانات أن تؤديها في ترسيخ وشرعنة توسع أطر التحكّم في الاقتصاد العالمي. ونرى هنا **أن عمليات التدويل لم تقوض الدولة القومية، بل إنّها ترسّخ أهميتها من نواح عدة** ■